أهم ما جاء في كلمة السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين خلال إشرافه على فعاليات افتتاح اليوم الدراسي حول العلاقة بين قطاع التكوين والتعليم المهنيين والشريك الاقتصادي تحت شعار "التكوين المهني والشراكة الاقتصادية- آفاق واعدة" وذلك بالنادي الوطني للجيش - بني مسوس، الجزائر العاصمة

- يسعدني التواجد ما بين هذا الجمع الكريم، للإشراف على إفتتاح فعاليات اليوم الدراسي الذي يتم تنظيمه بالتزامن، على مستوى جميع ولايات الوطن والذي ارتأينا تخصيصه لإبراز العلاقة الترابطية بين قطاع التكوين والتعليم المهنيين ومختلف الشركاء الاقتصاديين وتم وضعه تحت شعار "التكوين المهني والشراكة الاقتصادية: آفاق واعدة" وذلك في سياق الإصلاحات التي باشرها قطاعنا، للرقي بالعملية التكوينية لتحقيق معادلة "التكوين من أجل التشغيل ."

- نهدف من خلال إضفاء الصّبغة الوطنية في تنظيم هذا الحدث ووضعه تحت الإشراف المُباشر للسيدات والسادة ولاة الجمهورية، لإبراز أهمية تعزيز الدور الإقتصادي للجماعات المحلية في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، وتمكينها من المشاركة في عملية الانتقال إلى اقتصاد مُتّنوع ومُتَّحَرِر من عائدات المحروقات، وهذا تجسيدا لإحدى إلتزامات السيد رئيس الجمهورية في برنامجه، بالإضافة إلى جعل التكوين المهني وسيلة لترقية فرص تشغيل الشباب وتحريك الاقتصاد والإنتاج الوطني، سيما من خلال تطوير التعليم المهني التقني وتوسيع شبكة البُنّى التحتية المُخَّصصة للتكوين وتطوير أقطاب الامتياز، بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وكذا تطوير مفهوم عقود التكوين، كآلية لدمج حاملي شهادات التكوين المهني في عالم الشغل.

- وتجسيدا لهذه الأهداف السامية، يسعى قطاع التكوين والتعليم المهني، من خلال برنامج نشاطاته إلى رسم معالم إستراتيجية، تهدف إلى تعميم المقاربة الاقتصادية في تسير المؤسسات التكوينية بمختلف أصنافها وربطها بالمحيط الإقتصادي الذي تتواجد فيه.

- من بين المرتكزات الأساسية لهذه الاستراتيجية، يحتل نمط التكوين عن طريق التمهين مكانة هامة، على غرار باقي الأنماط الأخرى ، لجعل التكوين يتوافق مع مُتّطلبات العصرنة ويُلبّي إحتياجات سوق الشغل من التأهيلات اللازمة، لكون هذا النمط يُقَّرِبُنا من عالم المؤسسة ومن التَحّولات التكنولوجية التي تشهدها مختلف

التخصصات والمهن، بالإضافة على كونه أَقَلُ تَكَلُّفةً ويُسَاعِدُ على التَحَكُّم في المعارف، خاصة الجانب التطبيقي منه في أقل مدة زمنية، علاوة على كونه يَتَمَيَّز بقابلية التوظيف عند إنتهاء مدة التكوين.

- بالنظر إلى كل هذه الـمُمّيزات التي يتوفر عليها هذا النمط، تّم تسطير كهدف أساسي، بلوغ نسبة 70% من المتكونين وفق هذا النمط، وذلك من خلال رصد كافة الإمكانات اللازمة، بداية من ضبط الترسانة القانونية والتنظيمية الـمُـؤَّطِرة لهذا النمط من التكوين، مروراً بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية وفي النهاية بلوغ هدف تأطير ومتابعة العملية التكوينية برمتها وفق هذا النمط.

- ولإعطاء دفع كبير لهذا النمط، كان لزاما علينا تدعيم وتمتين العلاقة بين قطاعنا ومختلف الشركاء الاقتصاديين، الذين يُؤَّدُون دورا محوريا وأساسيًا لإنجاح العملية التكوينية في مختلف مَنَاحِيهَا، من خلال:
  - مساهمتهم في تحيين البرامج التكوينية الـمُدَّرسة على مستوى القطاع.
  - فتح أبواب المؤسسات الاقتصادية لاستقبال الـمُتّمهنين لديها لمتابعة تكويناتهم التطبيقية واكتساب آخر التقنيات والتكنولوجيات الحاصلة في ميدان المهن.
  - مساعدتهم على الإدماج المهني، في آخر المطاف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يسعى قطاع التكوين والتعليم المهنيين من خلال اعتماد آلية الشراكة، إلى إبرام العديد من الاتفاقيات، سيما مع المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة على حد سواء، بهدف تحديد احتياجاتها من اليد العاملة الـمُؤَّهلة ومسايرة الـمُتّغيرات الحاصلة في هذا المجال، بتحيين مدونتها للشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني، وباستحداث شعب وتخصصات جديدة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، سيما في الميادين ذات الأولوية الواردة في مخطط عمل الحكومة.

- سيكون هذا اللقاء إذاً، فرصة للجميع لتدارس ومناقشة مختلف الإشكاليات التي من شأنها تمتين وتطوير هذه العلاقة الترابطية والتفاعلية بين قطاع التكوين والتعليم المهنيين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين، وذلك من خلال البحث عن كيفيات مرافقة المؤسسات الاقتصادية في تحديد احتياجاتها وضمان التكوين المتواصل لعمالها لتحسين أدائهم والرفع من قدراتهم الإنتاجية بالإضافة إلى تكثيف عمليات التنسيق، للرفع من تعداد مناصب التمهين لدى هذه المؤسسات وتحسين ظروف تكوين مُتّمهنيها ومرافقتهم لتمكينهم من التحصيل الجيد للمعارف المكتسبة التي تساعدهم على الاندماج في عالم الشغل بكل سهولة واقتدار.

- وهذا ما سيعكف عليه المشاركون في هذا اللقاء على تدارسه، والذين نشكرهم بالمناسبة، على تلبية دعوتنا ومساهمتهم الفّعالة ومرافقتهم لقطاعنا بصفة مُستمرة ودائمة في مختلف الأنشطة والأعمال التي نقوم بها، وعلى رأس هؤلاء السيدات والسادة الولاة الذين يرافقون دوماً وباستمرار الحركية الاقتصادية التي تشهدها بلادنا في مختلف الميادين
- كما أغتنم هذه الفرصة أيضا، لدعوة مسؤولي قطاع التكوين والتعليم المهنيين، التقرب عن كثب من مختلف الفواعل الاقتصادية وطنيًا ومحليًا، بتكثيف التعاون و إبرام المزيد من الاتفاقيات التي ستساهم دون شك، في توفير يد عاملة مؤهلة تَتَمَّيزُ بالجودة والإتقان وتُسِّرعُ من ديناميكية التأسيس لنسيج المؤسسات الـمُصـّغرة، التي تُعّتبر من الأهداف الرئيسية لمخطط عمل الحكومة الذي جاء تنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية والذي دعى من خلاله إلى العمل على ظهور جيل جديد من رجال الأعمال وعلى ضرورة التفكير في تنظيم جديد وعميق من شأنه النهوض بالاقتصاد الوطني، تكون فيه الدولة مرافقة لأصحاب الأفكار والمبادرات بعيدا عن الريع والربح السريع.

- وفي الختام أتمنى أن تُكَّلل أشغال هذا اليوم الدراسي، بتوصيات واقتراحات بنَّاءة وفَّعالة، تساعدنا على تحقيق معادلة "التكوين من أجل التشغيل" والتي نعمل جميعًا على تجسيدها في الميدان للمساهمة في محاربة شبح البطالة التي يعاني منها شبابنا وضمان الاستدامة والنمو لاقتصاد بلادنا.

- كما لا يفوتني أن أجدد تشكراتي لجميع الشركاء الاقتصاديين على المجهودات المبذولة في ضمان أعباء وديمومة العملية التكوينية وتوفير الظروف اللازمة لتمكين متربصينا ومتمهنينا وتلامذتنا من الحصول على المؤهلات الضرورية لولوج عالم الشغل وبناء مستقبلهم المهني المنشود.
- كما أغتنم أيضا هذه السانحة لكي أوجه شكري الخاص لأسرة الإعلام والصحافة والتي نعتبرها سند دائم وفعال لقطاع التكوين والتعليم المهنيين.
- وأعلن رسميا على إفتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي.